نص ردن

▪ علاء حسن

خرزة جعفاص

قبل وفاته بأيام مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي جمع "جعفاص" الأبناء والأحفاد والزوجات الثلاث ليوصي الجميع بالحفاظ على ارث الأسرة، وهي "خرزة" كانت موضوعة في "صرة" مودعة في صندوق الزوجة الكبرى، مبعث اعتزاز الراحل بخرزته يعود لقدرتها على كشف الاصدقاء والاعداء، وانها مجربة، تمنح لحاملها الأمان والشعور بالطمأنينة وتمنع اللصوص من الاقتراب من بيته وحلاله.

"خرزة جعفاص" لم تكن معروفة الا بنطاق ضيق جدا لا يتعدى زوجته الكبيرة، لانه كان يخشى وقتذاك التعرض لضغوط من قبل المتنفذين للاستحواذ عليها، سر الخرزة شاع بين الناس بعد وفاة صاحبها لان الابناء والاحفاد لم يلتزموا بالوصية، وكانت رغبتهم في بيعها لتقاسم ثمنها بين الورثة، ولاسيما انهم عرفوا من ابيهم ان ثمنها لا يقدر بثمن، ويطلبها الملوك والامراء والزعماء والرؤساء، فسال اللعاب، وسرعان ما صاحبه الندم بعد ان تحرك الرفاق الحزبيون نحو عائلة جعفاص لحثها على التبرع بالخرزة حفاظا على الأمن القومي.

هدف الرفاق معروف فهم يرغبون في أن تكون "الخرزة" بحوزة من يقود البلاد من نصر إلى آخر ويحبط المخططات الامبريالية والصهيونية ويحقق المشروع العروبي النهضوي من المحيط إلى الخليج، وأهداف الامة بفضل "خرزة جعفاص".

الزوجة الكبيرة المكلفة بحفظ الامانة لقنت الابناء والاحفاد الابناء والاحفاد درسا قاسيا في حماقة افشاء الشر والانجرار وراء الطمع والتنصل عن التمسك بوصية الأب، ولفقدان ثقتها بهم قررت الرحيل الى قرية اخرى، بحثا عن ملاذ آمن من استيلاء رجال السلطة على ارث زوجها، وباختفائها عن الأنظار وانقطاع الحديث عن سر الخرزة وقدراتها العجيبة، طواها النسيان.

بعد مرور عدة سنوات وبعد وفاة الزوجة الكبرى، تجدد الحديث عن الخرزة، لان احد المطلعين على قصتها، أبدى رغبته في تقديم مبلغ ضخم بالعملة الصعبة مقابل الحصول عليها، وأمام هذه الرغبة، بدأ فصل دراماتيكي جديد أبطاله الابناء والاحفاد، لمعرفة مصير الخرزة وأين انتهى بها المطاف.

عقدت الاسرة بجميع افرادها من البنين والبنات اجتماعا طارئا وضعت فيه خطة عمل للعثور على الخرزة، وبجهد مكثف وتفتيش دقيق، شمل عدة أماكن عثر على الخرزة موضوعة في فطر حائط غرفة الزوجة الكبرى، وتم الاتفاق على بيعها بأسرع وقت ممكن وتقاسم ثمنها بحسب القسام الشرعي مع إصرار على منح الجميع حقوقهم. لكن احدهم اقترح عرضها على أصحاب الخبرة لتثمينها قبل الوقوع بيد قفاص لا يرحم.

بين مؤيد ومعارض للمقترح تم الاتفاق على إيداع الخرزة لدى كبيرهم لحين حسم الخلاف، على ان تفرض عليه الإقامة الجبرية خشية بيعها من دون علمهم، ويتوجه وفد منهم إلى إحدى المدن لاصطحاب خبير، يتحملون نفقات سفره ليتعرف على الخرزة ويحدد ثمنها، وبعد ذلك يقررون البيع.

بعدسة مكبرة فحص الخبير الخرزة وسط ترقب وانتظار القول الفصل، وقال لمن حوله "عمي هاي حصوة" واخرج من جيبه أخرى شبيهة لها بالحجم واللون وخاطبهم "اقروا الفاتحة على روح جعفاص" ورباط السالفة يا محفوظ السلامة، الإعلان عن تنفيذ خطة أمنية جديدة وهذه المرة لمواجهة تداعيات الأزمة السورية.

ألمحوا إلى تعمّد البعض الإبقاء على أزمة السكن

البغداديون يستغربون "الهمّة" في انجاز المولات التجارية وإهمال المشاريع السكنية

□ بغداد / محمد حميد

انتقد مواطنون من بغداد، تأخر تنفيذ المجمعات السكنية في العاصمة، قياسا بما يتم انجازه من مشاريع ترفيهية ومولات تجارية، مما أثار التساؤلات حول الاهتمام بمشاريع ثانوية على حساب مشاريع مهمة تمس حياة المواطنين ومنها مشاريع الإسكان.

أحد المولات التجارية في بغداد

وأبدى المواطنون في أحاديثهم لوكالة "المدى برس"، استغرابهم من غياب الجدية في انجاز ما وعدوا به من قبل الجهات المسؤولة بشأن القضاء على أزمة السكن التي باتت واحدة من أعقد الأزمات التي تمر بها البلاد.

وتقول صفا حميد (٣٨ سنة)، الموظفة في وزارة التربية: إن "ما أشاهده اليوم من خطوات سريعة في انجاز المولات التجارية في بغداد يجعلني أتساءل أين هذه الهمة في انجاز مشاريع السكن، أليست هي صاحبة الأولوية بحكم ما نعيشه اليوم من مشكلة نقص الوحدات السكنية التي دفعت بالناس إلى البحث عن حلول بديلة من أجل العيش بكرامة".

وتزيد "بودي أن أسال هيئة استثمار بغداد التي منحت العديد من الإجازات الاستثمارية لبناء مولات تجارية، لماذا لا تولي الاستثمار في قطاع السكن نفس الأهمية، ولم لا تصب الجهود من اجل العمل الصادق في حل الأزمات ومنها السكن".

فيما يشير المهندس بوزارة الكهرباء أحمد محمد (٤٥ سنة)، إلى أنه "في بغداد العديد من قطع الأراضي العائدة للدولة والتي من الممكن أن تشرع الجهات الحكومية باستثمارها لتنفيذ مجمعات سكنية تفيد المواطن وتقضي تدريجيا على أزمة السكن".

ويرى أن أزمة السكن "لا تحتاج إلى معجزة وإنما إلى تكاتف الجهود الحكومية من قبل الدوائر والوزارات المعنية، أما ما نسمعه بأن الدائرة الفلانية لا تمنح رخصة لتشييد مجمع سكني لصالح دائرة معينة ما هو إلا حجة تعطل القضاء على أزمة السكن".

وأكد محمد "الأراضي جميعها بالمحصلة عائدة للدولة التي تستطيع أن تنظم هذه الإجراءات وتسهم في حل أزمة خطيرة كأزمة السكن".

من جهته، يعرب محمد كريم، الموظف في دائرة صحة بغداد، عن أسفه لضياع الوقت دون إيجاد حلول لأزمة السكن.

ويتمنى كريم أن "يقدم المسؤولون على خطوة جادة للقضاء على أزمة السكن، فبعد أن وافق مجلس النواب على خصخصة قطاع الكهرباء بعد تلكؤ في حل مشكلتها لسنوات ولأسباب غير معروفة، أصبحنا نقرأ ما بين السطور فيما يخص أزمة السكن ولربما هي الأخرى ستأخذ الاتجاه ذاته وهو حل مقبول لدى الشارع العراقي نوعا ما". ويؤكد "كل دول العالم حتى النامية منها تجد أن العرض أكثر من الطلب فيما يخص توفير الوحدات السكنية، إلا في العراق ولأسباب لا علاقة لها بالأجواء الاقتصادية، لأنه من المنظور العام هناك أموال كثيرة لدى الدولة وموارد بشرية إضافة إلى أراض واسعة".

ويعرب كريم عن دهشته إزاء ما تم تحقيقه من نسب انجاز في المولات التجارية في مناطق متفرقة من العاصمة في وقت قصير.

أما المتقاعد أبو حسين (٦٥ سنة)، فيقول: "أنا لا أعارض فكرة إنشاء مولات تجارية لأنها خطوة نحو التحضر والتنوع في التسوق مما يوجد بضائع جديدة ومن مناشئ عالمية متنوعة، لكن عدم إنشائها لا يعني أن الحياة ستقف عند حد معين، وعلى الجهات المسؤولة الانطلاق نحو حل المشاكل الأساسية والتوجه بعدها إلى مشاريع أخرى كالمولات وغيرها".

ويشدد على أن "أهالي بغداد اليوم يرجون الجهات المسؤولة أن تضع نصب أعينها خطورة أزمة السكن والعمل على حلها، بعد أن دفعت المواطنين إلى تقسيم البيوت إلى مشتملات صغيرة، هذا فيما يخص من لديه الإمكانية للعيش في البيت ذاته، أما من لا يمتلك مساحة في البيت فاضطر إلى التجاوز على الرصيف لتفادي نقمة الإيجار".

يذكر أن هيئة استثمار بغداد منحت شركات أجنبية ٤٦ إجازة خاصة ببناء مولات تجارية في العاصمة، مبينة أن قسما منها وصل مراحل متقدمة في البناء.

بيئة ذي قار تباشر بحملة واسعة لرفع تجاوزات علاوي المواد الإنشائية

الناصرية/ حسين العامل

باشرت مديرية بيئة ذي قار والدوائر الساندة لها، صباح أمس الأحد، بحملة واسعة لرفع تجاوزات علاوي بيع المواد الإنشائية المخالفة للمحددات البيئية في منطقة صوب الجزيرة بمركز مدينة الناصرية.

وقال مدير بيئة ذي قار المهندس محسن عزيز، في تصريح لـ"المدى برس": إن مديريته والدوائر الساندة لها باشرت صباح أمس، بحملة واسعة لرفع تجاوزات علاوي بيع الجص والاسمنت والرمل المخالفة للمحددات البيئية في منطقة صوب الجزيرة.

وأشار إلى أن الحملة التي شاركت فيها قائممقامية الناصرية، ودائرة البلدية، وسرية رفع التجاوزات، شملت مناطق سومر، وحي الشهداء، والخط السريع، مبينا أن الحملة جاءت في أعقاب إنذارات عدة وجهتها مديرية البيئة لأصحاب علاوي المواد الإنشائية الذين لم يمتثلوا بصورة كاملة لمضمون تلك الإنذارات. ونوه بأن الحملة ستكرر أسبوعيا لحين التزام أصحاب العلاوي بضوابط المحددات البيئية، لافتا إلى أن حملة رفع التجاوزات تهدف إلى تقليل التلوث البيئي من غبار وضوضاء في الأحياء السكنية المجاورة لتلك العلاوي. وأضاف عزيز أنه تمت مفاتحة مديرية بلدية الناصرية بشأن تأمين موقع بديل لنشاط أصحاب العلاوي وإن الأمر حاليا قيد الدراسة في المديرية المذكورة.

وفي السياق ذاته، أعلن مدير بيئة ذي قار، أن الأسبوع المقبل سيشهد حملة أخرى للتشجير ورفع النفايات وتنظيم ندوات توعوية في الجوانب البيئية، وذلك ضمن فعاليات أسبوع البيئة. وينص قانون حماية وتحسين البيئة الذي أقرته رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٣، على أهمية حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها، أو الذي يطرأ عليها، والحفاظ على الصحة العامة، والموارد الطبيعية، والتنوع الإحيائي، والتراث الثقافي والطبيعي، بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال.

محافظ بابل: هناك أجندات ومخططات إرهابية لإفراغ الوسط والجنوب من الأسلحة

□ بغداد/ مهند جواد
□ الحلة/ إقبال محمد

أكد محافظ بابل المهندس محمد المسعودي، أن هناك أجندات ومخططات إرهابية لإفراغ مناطق الوسط والجنوب من الأسلحة من خلال شرائها بأسعار "خيالية"، فيما نفى محافظ الأنبار قاسم الفهداوي ما صرح به عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية بشأن شراء الأسلحة وتكديسها في المحافظة وإقليم كردستان.

وقال المسعودي لوكالة "المدى برس": إن "هناك جهات إرهابية تقوم بشراء الأسلحة من المحافظات الوسطى والجنوبية بأسعار خيالية، وهذا يؤثر على الوضع الأمني وخاصة في مناطق شمال بابل".

وأشار إلى أن اللجنة الأمنية العليا في بابل عقدت اجتماعا لبحث حول الموضوع وتم الإيعاز إلى القوات الأمنية كافة بـ"الضرب بيد من حديد على كل من يشتري الأسلحة"، مبينا "هناك مجموعة سيتم اعتقالهم بسبب المتاجرة بالأسلحة ولن نسمح مطلقا بالمتاجرة بالأسلحة في بابل".

من جانبه، أوضح المواطن حسين الفنهراوي لـ"المدى برس"، أن ما شهدته محافظات الوسط والجنوب من عمليات بيع وشراء الأسلحة والتي تضاعفت أسعارها خلال الأسبوعين الماضيين "ظاهرة خطيرة ومخطط إرهابي ولا يخفى على أحد الأهداف الرئيسة من شرائها من قبل جهات خارجية تعمل على إفراغ هذه المحافظات من الأسلحة التي بالإمكان استخدامها الدفاع عن النفس في حال حدوث خروقات أمنية أو عدم السيطرة على الأمن".وأكد الفنهراوي "المواطن سيكون صيدا سهلا للإرهابيين في حال تم إفراغ تلك المحافظات من الأسلحة، ولذلك نأمل أن تتدخل الحكومة الاتحادية وبقوة بعيدا عن المجاملات لمنع بيع وشراء الأسلحة ومعاقبة المتاجرين بها ومراقبة الحدود العراقية مع دول الجوار.

إلى ذلك، نفى محافظ الأنبار قاسم الفهداوي، التصريحات التي تحدثت عن شراء الأسلحة من مناطق الوسط والجنوب وتكديسها في المحافظة وإقليم كردستان.

وقال الفهداوي: إن "التصريحات التي يطلقها بعض المسؤولين عن قيام جماعات بشراء أسلحة من المناطق الوسطى والجنوبية وتهريبها وجمعها في محافظة الأنبار غير صحيحة وغير دقيقة وهي تصريحات مفبركة". وأضاف أن "الأجهزة الأمنية والجهات المختصة في الأنبار تحرت بشكل دقيق جدا عن هذه المعلومات ولم تجد أي صحة لها".

وكان عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي، قد كشف في اتصال مع وكالة "المدى برس" في وقت سابق، أنه "يمتلك معلومات عن وجود نشاطات مشبوهة لجماعات تدعمها إحدى دول الجوار، رفض الإفصاح عنها، تقوم بشراء الأسلحة من المواطنين في بغداد وضواحيها والمحافظات الجنوبية ومحافظات الفرات الأوسط".

وتابع بالقول: إن "هذه الدولة الجارة تسعى إلى تفريغ الأسلحة من بعض المناطق وتسليح مناطق أخرى لأهداف طائفية"، مؤكدا أن "هذه الأسلحة يتم نقلها إلى المنطقة الغربية وإقليم كردستان أو يتم تهريبها إلى سوريا أو بيعها إلى جماعات القاعدة وبأسعار خيالية جدا".

ودعا الزاملي المواطن إلى "الاحتفاظ بقطعة سلاح واحدة كما شرعت له الدولة لحماية نفسه لأن الأوضاع الأمنية في البلاد غير مستقرة"، لافتا إلى أن "العراق يواجه الآن تحديا أمنيا كبيرا نتيجة الأوضاع في سوريا وإصدار الفتاوى التكفيرية من قبل رجل الدين المتطرف المدعو العرعور". ولفت محافظ الأنبار إلى أن "الهدف من هذه التصريحات التي يطلقها المسؤولون هو العكس"، موضحا أن "المسؤولين الذين أدلوا بهذه التصريحات يسعون لتحريض أهالي الجنوب على الاحتفاظ بالأسلحة وشرائها وإبقائها داخل هذه المناطق".

ونفى "وجود أي معسكرات تدريبية خاصة لعناصر جيش الحر السوري داخل المحافظة"، واصفا إياها بأنها "مجرد تكهنات وتصريحات كاذبة".

وشدد الفهداوي على أن "مسؤولي المحافظة لن يسمحوا بأية تحركات مشبوه فيها قد تسبب إرباك في الوضع الأمني في البلاد".

القروض الحكومية.. ضماناتها "الثقيلة" أوسع من خدماتها

□ بغداد/ غفران الحداد /حامد السيد

على الرغم من الفرحة التي غمرت الكثير من الفلاحين والمزارعين بالقروض المصرفية، إلا أن الضمانات المصرفية والإجراءات الأخرى بدّدت هذه الفرحة، وفي المقابل ما زال العديد من أصحاب المهن والحرف يتطلعون إلى التفاتة من المصارف لمنحهم قروضا أسوة بالفلاحين والموظفين.

أرض زراعية

في الأول من آب لعام ٢٠٠٨ انطلق العمل في المبادرة الزراعية المتمثلة بقروض الصناديق التخصصية للفلاح، وتفاعلت نسبة كبيرة منهم بهذه المبادرة خاصة بعد تردي الواقع الزراعي نتيجة شحة المياه ونقص الآلات الزراعية والمكائن والأسمدة وتلف البذور.

إجراءات مزعجة

وتقول الفلاحة رشيدة أركان، من قرية النباعي التابعة لقضاء التاجي شمالي بغداد، في حديث لوكالة "المدى برس" إنها قدمت طلب القرض إلى شعبة الزراعة في منطقة المشروع، "وكان صندوق المرأة الريفية يشمل مناطق الأهوار والأرياف ويركز على الأرامل والعازبات وقد وجدت فيه طموحي الذي حققته".

وأضافت "أنا قدمت طلب قرض على صناعة الأواني الفخارية فأنا مبدعة بها جداً"، بحسب ما تقول.

وتابعت أركان "لكن لم تدم فرحتي طويلا فقد فوجئت بضمانات مثقلة، فمثلاً أن تكون الكفالات الشخصية التضامنية من كفيل لديه تسهيلات مصرفية لدى أحد المصارف موثقة بضمانات عقارية عائدة له وعلى أن تشعر دوائر التسجيل العقاري المختصة بعدم رفع إشارة الحجز عن ضماناته إلا بموافقة المصرف المختص، أو لديه هوية غرفة التجارة".

وتستغرب أركان قائلة: "إنني فلاحة وأعيش في الريف وكل الفلاحين حتى المثقف منهم ينظرون باحتقار لذكاء ونشاط المرأة الريفية وبالتالي يرفضون أن يكفلوني لكي أحقق طموح حياتي".

وكانت الإجراءات لطلب القرض من الصناديق الزراعية التخصصية كثيرة من بينها في البدء تقديم طلب القرض إلى شعبة الزراعة الواقعة ضمن منطقة المشروع المراد تمويله بموجب استمارة تملأ من قبل طالب القرض تتضمن جميع البيانات لطالب القرض والمشروع، بعد ذلك يقدم إلى شعبة الزراعة ما يؤيد علاقة طالب القرض والمشروع، وتقديم جميع الموافقات الأصولية من الدوائر ذات العلاقة حسب طبيعة المشروع مرفق معها المستمسكات ويكون إجراء الكشف المشترك على المشروع برئاسة مدير الزراعة أو الشعبة وعضوية موظفي المصرف والزراعة.

وتوصي لجنة الإقراض بمنح القروض وحسب الكلف المعتمدة عليها لغاية ١٠٠ مليون دينار، وما زاد عن ذلك يرسل إلى لجنة الإقراض في وزارة الزراعة.

تأهيل السفن البحرية

المواطن ثامر أمين، من قضاء التاجي أيضاً، يشير إلى أنه لديه ١٢ زورقاً، ويشكو من عدم "وجود قروض لتأهيل وترميم ما يملك"، مضيفا "حكومة بغداد تقبل أن تقدم القروض لأصحاب الزوارق من أهالي محافظة البصرة وقيمة القرض المقدم ٢٠ مليون دينار وهو مبلغ جيد ولكن أتساءل لماذا فقط لبحّاري البصرة؟".

فيما قال المزارع إياد المشهداني، من قرية دير الزور شمالي بغداد: "لديّ مزرعة كبيرة وبساتين عديدة وأردت قرضاً لشراء سبعة زوارق لاستئجارها لشخص كوسيلة نقل نهرية سريعة بعيداً عن الاختناقات المرورية ولكن قوبل طلبي بالرفض من المصرف الزراعي ولا أعرف سبب إقراض لأصحاب السفن البحرية في البصرة دون غيرها".

تطوير العيادات البيطرية

الطبيب البيطري أنيس خريج كلية البيطرة، يبيّن أنه توجه إلى المصرف الزراعي وكانت قيمة القرض ٤٠ مليون دينار، مؤكدا أنه "بحاجة لهذا المبلغ لتحقيق حلم حياته بفتح عيادة بيطرية ليعيل عائلته".

ويلاحظ أن من الضمانات المعتمدة لتوثيق قروض المبادرة الزراعية بالنسبة للموظفين أن لا تقل كفالاتهم عن خدمة خمس سنوات وبمبلغ لا يزيد على ٢٠ مليون دينار، وقبول توثيق قروض المبادرة الزراعية لقاء كمبيالة بمبلغ ٤٠ مليون دينار، شريطة توقيع الكمبيالة من قبل كفيل لديه تسهيلات مصرفية في المصارف الحكومية الأخرى وتوقيعها أمام مدير الفرع.

صندوق تنمية النخيل

وهو صندوق متخصص لإنشاء بساتين النخيل الجديدة وإدامة وتطوير القديمة منها، ويمنح الصندوق قروضا ميسرة للفلاحين ولمدة طويلة حيث أن استرداد القرض يتراوح ما بين ٥ - ١٢ سنة ومن دون أية رسوم خدمة أو فوائد.

ويقول المزارع أحمد حسن: "لديّ أكثر من ٤٠ دونما في قضاء الدجيل وأكثر من ٢٠ دونما منها خالية من الزراعة فقررت الاقتراض لتطوير الأرض وزراعتها ولم أجد أفضل من النخيل، وقد اقترضت ٥٠ مليون و٥٠٠ ألف دينار".

ويوضح حسن "كلفة إنشاء بساتين الفاكهة وجدتها ميسرة حيث أنّ كلفة إنشاء خمس دونمات من الخوخ، واللوز، والأجاص، والتفاح، بقرض يبلغ ١٥ مليون و٨٧٥ ألف دينار وهذا يشجعني أن أطوّر أرضي".

وسبق أن جدد وزير الزراعة عز الدين عبد الله الدولة، التأكيد على تبسيط وتسهيل كل الإجراءات بمنح القروض الزراعية المتنوعة ضمن المبادرة الزراعية للحكومة الاتحادية.

وقال في بيان سابق: "وجهنا بمنح القروض ولمختلف الأغراض الزراعية على كافة المتقدمين للحصول عليها وفي عموم البلاد وفق التسهيلات والإجراءات البعيدة من الروتين والنمطية".

وأكد "على منح القروض الزراعية للمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين بمبلغ ٤٠ مليون دينار لإنشاء مشاريع ومكاتب زراعية وبيطرية في عموم العراق".